فضلاً عن انها نشرت بدون ترخيص، فانها تحرض على التمرد خلافاً للمادتين ١٣٤ و ١٣٦ من قانون العقوبات (**هآرتس**، ٧/١١/١٩٨٥).

وفور وصول الرسالة إلى وزارة الدفاع، تبنى رابين التوصيات وأمر باغلاق الصحيفة على الفور (**هاتسوفيه**، ٧/١١/١٩٨٥). وقال شلومو عمار، ضابط الاركان العامة للشؤون الداخلية في الضفة الغربية، الذي ابلغ رئيس تحرير الصحيفة، يعقوب رحاميم، أمر الاغلاق ان محرري الصحيفة خالفوا قوانين الحكم العسكري والقوانين المتبعة فيما يتعلق باصدار الصحف في المناطق المحتلة (**يديعوت احرونوت**، ٧/١١/١٩٨٥).

وتعتقد جهات امنية بأن ما كتب في الف يود هو بمثابة تحريض واضح على عصيان مدني وعلى القيام بانتفاضة ضد سلطة القانون (**معاريف**، ٦/١١/١٩٨٥). وترى هذه الجهات ان من الضروري اقتلاع مثل هذه الظواهر من الجذور، وهي في مهدها (**عل همشمار**، ٦/١١/١٩٨٥).

وهاجمت سكرتارية غوش ايمونيم قرار اغلاق الصحيفة بشدة، مدعية بأن السرعة في اتخاذ القرار من جانب المستشار القضائي للحكومة تؤكد نواياه السياسية. وادعت بان زامير يتجاهل الشكاوى بشأن امور تحريضية في الصحف المتعاطفة مع م.ت.ف. ومع جبهة الرفض (**معاريف**، ٧/١١/١٩٨٥). كما وزعت بياناً، رداً على قرار وزير الدفاع الذي جاء بناء على توصية المستشار القضائي للحكومة، جاء فيه ان غوش ايمونيم تتحفظ من المقالة التي نشرت بعنوان «الضفة الغربية لن تسقط ثانية»، لكن على الرغم من ذلك، فان الذي يقضي بان التنازل عن اجزاء من ارض اسرائيل هو عمل غير قانوني، هو قرار مبدئي الهدف منه اطلاع الحكومة على خطورة الموضوع (**يديعوت احرونوت**، ٧/١١/١٩٨٥).

اما الناطق باسم غوش ايمونيم، فقد علق على ذلك بالقول: «على الحكومة ان تصغي إلى الاصوات التي تحذر من خطر حدوث انقسام في صفوف الشعب، والذي قد يؤدي الى كارثة وطنية» (**معاريف**، ٧/١١/١٩٨٥).

لكن عضو الكنيست حاييم دروكمان (موراشاه) طالب رابين بعدم اغلاق الصحيفة. كما انتقد المستشار القضائي للحكومة لعدم توصيته باغلاق الصحف التي دعت الجنود الى عدم الاشتراك في حرب لبنان والى التهرب من الخدمة العسكرية في الضفة الغربية (**المصدر نفسه**).

من جهته، اوضح كاتب الموضوع ان مقالته لا تحتوي على أية امور تحريضية ولا تدعو الى اشهار السلاح، بل هي للتحذير من السيناريو الذي قد يحدث وللحيلولة دون سفك الدماء ليس إلا (**دافار**، ٦/١١/١٩٨٥).

كذلك ادعى رؤساء المستوطنات في الضفة الغربية، فيما اعتبر تهرباً من مسؤولية ما نشر في ألف يود، بأنهم لا يعرفون رئيس تحريرها وان الصحيفة تجارية لا سياسية (**المصدر نفسه**).

اما رئيس مجلس مستوطنة اريئيل روم نحمان، فأوضح ان سكان المستوطنة لن يتصرفوا إلا وفقاً لمبادئ الديمقراطية، وان ألف يود لا تعبر عن وجهة نظرهم (**معاريف**، ٧/١١/١٩٨٥).

وقال رئيس تحرير الصحيفة يعقوب رحاميم، من مستوطنة قدوميم، انه سيتقدم بالتماس إلى محكمة العدل العليا لان قرار اغلاق الصحيفة يلحق الضرر بالديمقراطية وبحرية التعبير (**هآرتس**، ٧/١١/١٩٨٥). وحذر رحاميم، مجدداً، من اندلاع حرب اهلية وقال: «لا نهدد احداً، بل نحاول التحذير من تطور وضع خطير» وطالب رئيس الحكومة بالاصغاء إلى الأمور التي تحدث في المنطقة (**هاتسوفيه**، ٧/١١/١٩٨٥). كما اعرب رحاميم عن دهشته من موقف رؤساء المستوطنات الذين ادعوا بأنهم لا يعرفونه، قال: «يبدو انهم باتوا لا يتذكرون ان صحيفة الف يود كانت قد اجرت معهم مقابلات». وتساءل رحاميم: «لا ادري لماذا يخجلون» (**هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٨٥). وفي المجال ذاته، وزّع حزب هتحياه، المعروف بمساندته للمستوطنين في المناطق المحتلة، بياناً اكد فيه انه لا يحق لرئيس الحكومة ان يستغل